أزمة الحداثة: أزمة المحيط نموذجا

The crisis of modernity: the environment crisis as a model

عبد الوهاب بن بشير خطاط

المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس جامعة المنار:abdelwahebkattat@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021-06-23 **تاريخ القبول**: 2022-06-10**تاريخ النشر**: 2022-06-15

ملخص: لقد وضعت الحداثة الموارد الطبيعية في خدمة الإنسان، حيث تحققت أسمى المنافع، وترتب بوضوح ما بعده وضوح أن الحداثة أنتجت التقنية وغايتها القصوى السيطرة على الطبيعة. ووجدت الآلة لتحرر الإنسان من الخوف من الطبيعة وتجعله ملكا حتى يعيش قدر المستطاع في أمن وتضمن حقه في العيش، وتخفف ألامه. ولكن إخضاع الطبيعة من قبل الإنسان كان مجحفا فلم تراع فيه إمكانات المحيط أو الطبيعة بصفة عامة، بمعنى تجاوز الاستغلال الحد، وبدل أن يكون الإنسان ساكنا الطبيعة جعل نفسه عدوا لها. فكان الإضرار به واضحا حيث التلوث والانحباس الحراري واضطراب المناخ وانتشار الأوبئة (كوفيد 19)... وكأن الطبيعة ترد الفعل بما هو أشرس دفاعا عن نفسها.

الكلمات المفتاحية: الحداثة، المحيط،...

Abstract : The modernity has placed naturel resources at the service of man, where the highest benefits have been achived, it is clear that modernity has produced technology and its ultimate goal was to control nature. Thus, the machine was created to librate human from fear of nature and to make him a master so that the could live as much as possible in security,…But, the subjugation of nature by human was unfair, and the possibilties of the environment were not taken into account, meaning that the exploitation exceeded the permissible limits, and instead of man being static with nature the made himself an enemy to it. The damage to i twas clear spread of pollution , global warming, climate distrubancs (covid 19)… as if nature was reacting with what is fiercer in defense of itself.

Keywords: modernity, environment,…

عبد الوهاب بن بشير خاط: abdelwahebkattat@yahoo.fr

1– مقدمة:

بناء على مقولة "ديكارت" أن نجعل الإنسان "سيدا على الطبيعة ومالكا لها" نجح الإنسان في إحداث تغير كبير وشامل في حياته. وذلك بناء على وسائل تقنية متطورة، أي وسائل تقنية قادرة على إحداث تغييرات واضحة على المحيط وعلى الطبيعة بصفة عامة. فبواسطة التقنيات حقق الإنسان جملة من الأهداف منها أمنه الغذائي، حماية نفسه من الكوارث الطبيعية أو الحد منها على أقل تقدير،... ورغم ذلك فإن الإنسان مازال يجد ويسعى للمزيد أي مزيد استغلال الطبيعة ومكوناتها بحكم فعله التقني الذي وجهه إليها، فعل صناعي يمثل الوجه البارز للحداثة التي بنيت على مبدأ الإخضاع والسيطرة أي إخضاع الطبيعة للإنسان والسيطرة عيها، واستغلال ثرواتها. ذلك أن الإنسان قد أحل عنفا اصطناعيا محل عنف يدوي ضئيل وأحل هدما فاحشا محل تغيير طفيف ومستحسن، بمعنى أن الإنسان كان يستغل مكونات محيطه أو مكونات الطبيعة استغلالا يدويا طفيفا وسرعان ما تصلح الطبيعة نفسها وكأن شيء لم يحدث ولكن عندما حصل التطور التقني فأن تأثير التقنية على مكونات المحيط كان واضحا وعميقا. ولم يكن تدخله مدروسا، بمعنى كان عشوائيا والمهم أن يحقق اكتفاءه الذاتي. وإذا كان ذلك كذلك فإن هذا الاستغلال تجاوز الحدود المسموح بها وهو ما أدى إلى الإضرار ب"المحيط" وتدميره وهذا الإضرار هو إضرار كوني، وخطر محدق "بالإنسانية جمعاء". لقد أنهك الإنسان الطّبيعة، مُخلّفا وراءه (أي الإنسان) الدّمار والهدم غير عابئا بذلك. وذلك باستعمال تقنية متطوّرة ومع ذلك ليست بنظيفة بمعنى تطوّر العلم والتّقنية قد حقّق شيئا مَا للإنسان ونقصد نوعًا من الرّفاهيّة لكنّه من جهة أخرى أصبح يُهدّد وُجوده من ناحية محيطيّة. بمعنى كارثة "الوسط" أو البيئة ارتبطت بوضوح بالثورة التكنولوجية أو لنقل منتجات الحداثة. صحيح لقد لبت التقنية والتطورات التقنية التي صنعها الإنسان بعض مطالب الإنسان واحتياجاته في عديد المجالات وحمته من عديد المخاطر والكوارث الطبيعية... لكنها بمرور الزمن قد عادت عليه

بكوارث ومخاطر لم تكن في الحسبان وأهمها على وجه الإطلاق الإضرار بالمحيط. وبناء على ذلك فإنه قد اتضح التصادم بين التقنيات التي صنعها الإنسان والمحيط. وقد كانت هذه النتائج مضاعفة حيث أضرت بالمحيط والإنسان على حد السواء، بمعنى أن الإنسان لم يفلت من انعكاسات هذا التعارض بين التقنية والمحيط.

2.الحداثة

1.2: الأصل اللغوي والاصطلاحي:

الحداثة من فعل "حدث" ومنه الحديث والحديث مناقض للقديم والتقليدي ونقول "حدث الشيء يحدث حدوثا وحداثة" (ابن منظور، 1988، ص. 284). والحدوث كون الشيء لم يكن وأحدثه الله فحدث"(ابن منظور، 1988، ص.37). ومن هنا يدل "الحدوث" على شيء لم يكن وخلق من لا شيء. بمعنى الحدوث من العدم أي الخروج من العدم إلى الوجود ومن اللاوجود إلى الوجود أو الخروج من مرحلة سابقة للوجود إلى مرحلة الوجود. والحدوث مقابل القدم والحادث مقابل القديم.

وتدل الحداثة على العمر في مرحلة من مراحله كأن نقول "حداثة السن كناية عن الشباب وأول العمر" (ابن منظور، 1988، ص.38). ومن "حدث" "المحدثة" أي البدعة أي ما يبتدعه الناس من أشياء لم تكن لدى الأسلاف "ومحدثات الأمور: ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها"(ابن منظور، 1988، ص.37). بمعنى ابتدع أشياء لم تكن معهودة، أي ما هو غير موجود ووجد والمراد منه إقامته على أنقاض ما هو موجود. ويتعلق هذا المعنى خصوصا بما هو ديني بمعنى من أتوا بأمور تختلف على ما أتى به الرسول أو ما أننزله الله في القرآن. والمحدثة من الأمور السلبية باعتبارها تقام على أنقاض ما هو موجود ويستحق العقاب، ويقول الرسول 'ص) "كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار"(ابن منظور، 1988، ص. 37)أي تستحق العقاب وترتبط هذه البدع أساسا بالأمور الدينية. ومن "حدث" "حدثان" ونقول

"حدثان الدهر نوائبه وحوادثه، نوبه" (ابن منظور، 1988، ص.38)، بمعنى حدوث مآسيه أي نزولها. وإذا كان نزول "حوادث" الدهر نوبه أي مآسيه فإن نزول الأمطار يسمى "الأحداث" أو الأمطار "الحادثة"، وهي تدل على الخير لا على المآسي لأنها تروي الأرض وعلى ذلك قال الشاعر: "تروى من الأحداث/ حتى تلاحقت

طرائفه، واهتز/ بالشرشر المكر" (ابن منظور، 1988، ص. 38). وبناء على ما توصلنا إليه فإن "الحداثة" تدل على النقلة والجدة والتحول من القديم إلى الجديد، وبالتالي إقامة الجديد على أنقاض القديم. ولعل أهم نقطة يمكن أن نلاحظها هي أن أغلب مشتقات الفعل "حدث" الذي منه "الحداثة" تحيل على نوع من النكران أي نكران "المحدث" و"الحادث" و"الحدوث"، بما هو يحيل على الانتقال من القديم إلى الجديد، أو هو تجاوز للمعتاد واستبداله بالجديد. ويبدو أن هناك رفض واضح ل"لحداثة" من قبل العرب. فالمحدثة بدعة تستحق العقاب والحدوث بما هو متعلق بفعل الإله أي الإحداث من عدم فهو جائز بوصفه لا يرتبط بالفعل الإنساني. ذلك ما يفسر الارتباط بما هو ديني لاهوتي. فالإنسان ليس بإمكانه الإبداع بل الإتباع أي الالتزام بما يأتي من الله فقط والرسول وما كان على خلاف ذلك فهو مرفوض. وتقابل "الحداثة" في الفرنسية "Modernité" و"Modernité" من "Modérer" أي "Moderari" في اللاتينية بمعنى "وضع شيء ما حسب معيار ما"(Le Robert, 1992, p. 1258) ، ويعني كذلك التعديل والتوجيه والتسيير. ويعود فعل "Modérer" إلى "Modus" في اللغة اللاتينية بمعنى القياس. ومجمل القول فإن فعل "Moderé" في أصله اللاتيني يعود إلى القياس والتعديل. ومن فعل "Modérer" الصفة "Moderne" والتي تعود إلى "Modernus" في اللاتينية لتحيل على الجدة والمعاصرة. ومن الجدة التجديد والتحديث أي الإيتاء بما هو مغاير لما هو موجود. تعني الحداثة اصطلاحا التجديد والإتيان بما هو مغاير لما كان متعارف عليه، ويكون ذلك في جميع المجالات ويكون هذا التغير دال على تطور العقل البشري لا تراجعه وارتكاسه. أي تجاوز ما هو قائم ومعتاد

وتقليدي وإقامة ما هو جديد ولم يكن موجودا سابقا. ذلك ما جعل الحداثة ترتبط بالتغيرات أو التحولات التي وقعت تقريبا منذ بداية بروز الهيمنة الأوروبية وتراجع الحضارة الإسلامية عن القيادة. فاختراع الطابعة المتحركة على يد "هوتنبرغ" سنة 1436 م. ليست إلا مؤشرا من مؤشرات انطلاق الحداثة. ناهيك عن الحدث الأهم الذي يتمثل في سقوط الأندلس عل يد ملوك الكاثوليك بعد محاصرة غرناطة وذلك سنة 1492 م.، ثم إبحار"كريستوف كولومبو" في المحيط الأطلسي ليكتشف القارة الأميركية وتحديدا أميركا الوسطى أو جزر الكرايبب، والتي سميت في البداية الهند الغربية ظنا منه أنه وصل إلى الأراضي الآسيوية قرب الهند، حتى تأكدت المسألة على يد "أمريكو فسبوشي" لتسمى حينها أمريكا. وقد تتالت الإنجازات في ميادين مختلفة ففي النظام الاقتصادي لم يعد يعتمد على النظام الإقطاعي وحل النظام الرأسمالي، وصار الشأن الديني شأن شخصي ولم تعد الكنيسة تتحكم في الأفراد وتتدخل في السياسة وتم الفصل بين السياسة والدين، وتحررت الحقيقة من ربكة الكنيسة، أي لم تعد الحقيقة ما تقوله الكنيسة بل ما يقوله الإنسان أي صار الإنسان مركز الكون ومصدر الحقيقة،....

2.2: الحداثة من منظور فلسفي:

تحيل "الحداثة" على الجدة أو إرساء الجديد على أنقاض القديم وبناء على ذلك يمكن أن تكون "الحداثة" في مجالات مختلفة فهي تكون في السياسة كما في الاجتماع أو الاقتصاد أو التقنية... والحال أن "هابرماس" في رده على ناقدي "الحداثة" الذين بشروا بما يسمى "ما بعد الحداثة" قد عرفها بالمشروع في محاضرة قدمها سنة 1980 بمناسبة استلامه لجائزة "أدورنو" وقد أورد ذلك في كتابه "القول الفلسفي للحداثة"، وذلك عندما قال "الحداثة مشروع لم ينجز، هكذا كان عنوان المحاضرة التي قدمتها في أيلول 1980 بمناسبة استلامي لجائزة أدورنو" (هابرماس، 1955 يورغن، ص. 5).

والحداثة مشروع بوصفها تشبه الحضيرة التي لا تتوقف عن الإنجاز والعمل فهي تتخلى عن كل ما هو قديم لتؤسس الجديد، بمعنى تقويض القديم والثورة عليه لتأسيس ما هو مغاير لذلك. ولا يرتبط ذلك بما هو نظري فحسب بل بما هو ممارساتي أي تطبيقي، وهو ما يؤكده (أنطونيو، نيغري و مايكل، هاردت، 1423هـ- 2002م) بالقول "لقد كانت بدايات الحداثة ثورية، وما لبثت أن أطاحت بالنظام القديم. لم يكن ناموس الحداثة ودستورها عن النظرية وحدها، بل عن أفعال نظرية وثيقة الارتباط بتحولات الممارسة والوقع. تغيرت الأجساد والأدمغة بصورة جذرية" (ص. 125). ولعلنا لا نخطئ عندما نتبع ما أجمع عليه العديد بأن التباشير الأولى للحداثة، قد انطلقت مع الديكارتية، حيث يتجذر التأسيس الديكارتي للعقل. تأسيس ينبني على ما يسمى "الكجيتو" "أنا أفكر إذا أنا موجود"، وبالتالي مركزة الإنسان في صناعة الحقيقة المتعلقة بإثبات الوجود. إثبات الوجود أي وجود الأنا أي بما هو إنسان وهو إثبات للذاتية أو إثبات للذات. وإثبات الذات ليس في حاجة خارجة عنها، بل العقل يتم إثبات وجودها. بمعنى أن الإنسان في إثباته لوجوده ليس في حاجة إلى أشياء خارجة عنه وبأحر العبارة فإن الإنسان في جوهر فكر أو عقل، وبهذا العقل يثبت وجوده. ومن هنا تتضح سيادة العقل على إثبات وجود الإنسان. وترد إلى العقل كل الحقائق والمعارف القيم... وعلى هذا النحو تكون الذات الإنسانية بما هي عقل أو فكر صارت مركزا ترجع إليه كل الحقائق والمعارف. وربما لا نخطئ عندما نقول أن شعار استعمال العقل كان الشعار البارز الذي هيمن على الحداثة وليس "ديكارت" فحسب الذي دعا إلى ضرورة استعمال العقل لإثبات الذات، والحال أن (كانط، 2005) الذي أعد من بناة الأنوار (وما الأنوار إلا وجه من وجوه الحداثة) قد دعا بدوره إلى ضرورة استعمال العقل وذلك بقوله "أن بلوغ الأنوار هو خروج الإنسان من القصور الذي هو مسئول عنه، والذي يعني عجزه عن استعمال عقله دون إرشاد الغير. وإن المرء نفسه مسئول عن حالة القصور هذه عندما يكون السبب في ذلك ليس نقصا في العقل، بل نقصا في الحزم والشجاعة في استعماله دون إرشاد الغير. تجرأ على أن تعرف كن جريئا في استعمال عقلك ذاك هو شعار الأنوار"(ص. 92). ومن هنا تتوضح الدعوة الموجهة إلى استعمال العقل، وهذا الاستعمال ليس استعمالا نظريا أو تأمليا فحسب بل وجب أن يكون إجرائيا وعمليا، "يمثل التفكير

السمة التي تميز الذات الإنسانية ذلك ما كرسته السجلات التي خطها ديكارت الفيلسوف الذي أرسى ما يسمى بماهية الذات الواعية، ذات ميزها الوعي أو الفكر، ولكن فكر يجب أن يحايث الممارسة" (Favier, Roland, 2006, p. p. 199- 213). فما الذات الإنسانية التي تتلخص في العقل الإنساني إلا تقمص إرادة، إرادة فعل، فعل يتمثل في تملك الطبيعة والسيطرة عليها وإخضاعها للإنسان، وذلك أن يدعونا "ديكارت" إلى استعمال العقل وأن يكون سيدا على الطبيعة ومالكا لها أي إخضاع الطبيعة لسلطة الإنسان أو لسلطة العقل وذلك لتجاوز الخوف الذي لطالما مارسته عليه منذ أمد طويل وذك عندما يقول "علي أن أكون سيدا على الطبيعة ومالكا لها" (Descartes, 1861, p. 57). وهو الدرب الذي بقت أثاره واضحة على توجهات عديد الفلاسفة أمثال "فيشته"، ويتضح ذلك عند قوله ,Fichte) (1965 "أريد أن أكون سيدا على الطبيعة، وعليها أن تكون تحت سلطاني، أريد أن يكون لي عليها التأثير الذي تسمح لي به قوتي دون أن يكون لها أي تأثير عليّ"(p. 89) . ولم تبق الشعارات التي رسمتها تباشير الحداثة مجرد شعارات فحسب بل تحولت إلى واقع ملموس أو محسوس خاصة على مستوى تقني (والذي يهمنا رأسا في عملنا)، إذ عرف المجال التقني تطورا لم يكن له مثيلا سابق وهو ما عبر عنه (كارل، ماركس، 1982) بالقول "حصل عند ميلاد الآلة والصناعة الحديثة في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، اندفاع عنيف يشبه في شدته وصداه انهيار ثلجيا مباغتا من أعالي القمم" (المجلد الأول، الفصل العشر، ص. 195). وما سجله العلم والتقدم الصناعي إلا صورة واضحة يريد من خلالها الإنسان السيطرة على الطبيعة، وتوجيهها حسب مصالحه وصارت الآلة تقريبا الأداة الأبرز التي تمكنه من بسط سيطرته على الطبيعة. تفرع عن المبادئ التي إنبنت عليها الحداثة جملة من الإنجازات الكبرى التي قام بها الإنسان الغربي. عكست هذه الإنجازات جملة من التطورات التي حققها الإنسان الغربي على مستويات عديدة وليس على مستوى تقني واقتصادي فحسب... فليس من المبالغة أن نتحدث عن وجه جديد للعالم، ذلك ما عبر عنه " Batiste)
(Say,1941عندما يقول "توسع الأدوات وآلات سلطة الإنسان، إنها تضع الأجسام والقوى

الفيزيائية في خدمة ذكائه، إذ باستعمالها يحدث أعظم تقدم صناعي، وليسمح لي أن أسمي منفعة، هذه القدرة تتجلى الأشياء لإرضاء مختلف حاجات البشر"(p. 85) وجه جديد للعالم يكسوه التصنيع، وتقسيم العمل، وفائض الإنتاج والربح على مستوى اقتصادي، بعد أن كان النظام الإقطاعي يلغي حق العامل في التطلع إل الأفضل وذلك بمساعدة الكنيسة التي تكرس مبدأ إنكار النفس والذات والتأكيد على أن الحياة الأخرى هي الهدف، وأن الحياة الدنيا لا قيمة لها، وبالتالي فليس من حق الإنسان أن يعترض على ما أصابه من شقاء في خدمة سيده.

التمدن والرفاه: حيث تطورت المدن والمساكن وطرق العيش والمواصلات...

التطور السياسي: وذلك فصل الدين عن الدولة وفرض الحرية والعدالة، وحقوق الإنسان، ذلك ما أخذ حيزا لا بأس به لدى فلاسفة العقد الاجتماعي.

على مستوى ديني: فقد تم التخلص من سيطرة المؤسسات الدينية وذلك بجعل الدين شأن فردي خاص أي لم يعد للكنيسة دور في التحكم في الحقائق ومصير الشعوب.

تعود كل هذه الإنجازات إلى إعطاء أهمية قصوى للعقل إذ صار سيدا عل لإنسان وعلى الطبيعة في آن.يعد الإنسان كائن صانع مثلما اعتبره (هنري برغسون، 1984) عندما قال "ولو استطعنا أن نتجرد من غرورنا، ولو اقتصرنا تماما في تعريف نوعنا على ما يعرضه علينا التاريخ وما قبل التاريخ على أنه الخاصية الثابتة للإنسان وللذكاء، لربما قلنا إنسان صانع "Homo-faber" لا إنسان عاقل "Homo-sapiens" (ص.131). فهو لا يكتفي بما تجود به الطبيعة من موارد بل هو مهوس بما يسمى الصناعة وتغيير ما يحيط به من مكونات طبيعية وإضفاء بصمة بشرية عليها، بل وأكثر من ذلك يصنع أشياء لم تكن موجودة وعلى هيئة لم يكن يعرفها سابقا. ومن هنا صنع الإنسان عالما ضمن العالم أي عالم خاص به ضمن العالم الموجود أو العالم الطبيعي. ذلك ما جعله يختلف عن الحيوان، الحيوان الذي يكتفي بما تجود به الطبيعة عليه وكأن أحلامه المتعلقة بالتغيير والصناعة لا متناهية أي لا نقف لها على حد. وليس المعدات الصناعية إلا الأدوات التي تمكنه من أن يحقق هذه الأحلام والمطالب المتعددة أو التي لا نكاد نقف لها على طرف. وما التقنية إلا الأداة الأبرز التي يعلق عليها أمالا كبيرة في سدّ العديد من الثغرات الطبيعة، وحماية نفسه من عديد

التهديدات التي تهاجمه بها الطبيعة، وبالتالي إخضاع الطبيعة لسيادته والتحكم بها وهو ما نظر له "ديكارت" منذ زمان. لقد تحولت يد الإنسان من صانعة لآلات بسيطة أو آواني حرفية بسيطة إلى صناعة آلات ضخمة ومعقدة. يتحكم الإنسان بواسطة هذه المعدات المعقدة في الطبيعة ويستغلها استغلالا لا نظير له. والحال أن تطور الأدوات أو الآلات تطورت معه سلطة الإنسان على الطبيعة، ووسعها ذلك، ذلك ما عبر عنه (Morin, Edgar, 1990) عندما قال "لقد بلغنا اليوم عصر العلم الضخم، والتقنية العلمية التي كونت سلطات جبارة" (p. 123). لقد وضعت الصناعة كل الموارد الطبيعية تقريبا في خدمة الإنسان وباستعمال هذه التقنيات تحققت أسمى المنافع، ومنها إشباع رغبات الإنسان، وإزالة الخوف عنه. وترتب بوضوح ما بعده وضوح أن التقنيات أو الصناعة كانت غايتها القصوى السيطرة على الطبيعة. ووجدت الآلة لتحرر الإنسان من الخوف من الطبيعة وتجعله ملكا حتى يعيش قدر المستطاع في أمن وتضمن حقه في الوجود، وتخفف ألامه وتضمن حقه في العيش وهو ما يقرّه (De Broglie, Louis, 1951) عندما قال: ولكن ثمة من ناحية أخرى، مظهر آخر للعلم، مظهر قديم قدم الأول، ألا وهو رغبة الإنسان المعقولة والمشروعة في معرفة قوانين الظواهر الطبيعية حتى يتمكن من استعمالها لصالحه... وتبرر الضرورة التي تملي علينا أن نصارع باستمرار كي نحافظ على حياتنا وأن نخفف من ألامها ونحسن ظروف العيش" (p. 123). إن الغاية من الآلة في الواقع هي الأمن والحرية بوصفها تحفظ الإنسان من الكوارث الطبيعية وتجعله متحكما بها وليس متحكمة به. لم يبق كما سبق وأشرنا شعار "ديكارت" السيطرة على الطبيعة وتملكها مجردا أي نظريا فحسب بل تحقق في الواقع الإنساني، ومازال يطمح الإنسان إلى المزيد وخاصة في المجال التقني ذلك ما عبر عنه (جاك، مونو، 1988) عندما قال "إن المجتمعات الحديثة مبنية على العلم فهي تدين له بغناها وبقوتها وبالثقة من أن ثمة غنى وقدرات أكبر تنتظر الإنسان في المستقبل إذا أراد ذلك" (ص. 157). ما يمكن أن نصل إليه هو أن إثبات الذات الإنسانية الملخصة في العقل يتبعه تحكم في الطبيعة وإخضاعها للاستهلاك والاستغلال، وذلك عن طريق التقنية فليس من المبالغة أن نتحدث عن وجه جديد للعالم. وجه جديد للعالم

يكسوه التصنيع وفائض الإنتاج والربح على مستوى اقتصادي، بسبب توسع استعمال الآلة وتنامي سلطة الإنسان ورغباته. لم يكن لإنسان الحداثة أدنى شك في أن التطورات التي حققها ستمكنه من السيطرة على الطبيعة والتمتع بمواردها وتحقيق الرفاه، فلم يخطر على باله أن هذه التقنية التي أنتجها العقل البشري ستعود عليه بالدمار والويل والثبور. وعوضا أن ترفع عنه الحرج والخوف من الطبيعة والمخاطر التي تهدده فإنها ولدت لديه خوف أكبر. خوف تراكم وتحول معه العقل البشري (الغربي) أداة للسيطرة على الطبيعة عن طريق ما أنتجه من وسائل تقنية، عقل سماه "هابرماس "العقل الأداتي" الذي أنتج الوسائل التقنية للسيطرة على الطبيعة أي أصبح العقل أداة للسيطرة على الطبيعة. تبدو أن التطورات التقنية التي أنجزها العقل الإنساني قد جعلته مسيطرا على الطبيعة وعلى الإنسان على حد السواء، وذلك بأن أخضع الطبيعة للسيطرة وجعلها مواد استهلاك لا غير. ولنقل تشيئة الطبيعة، واستخدام الإنسان من قبل وسائل التقنية أو الآلة وبالتالي تشيئته، ذلك ما عبر عنه (هوركايمر" و"أدورنو، 2006) عند قولهما "أما الانتماء للصناعة فقد روح الإنسان إلى شيء" (ص. 5).

أدى التطور التقني إلى تنامي طموحات الإنسان مما أدى إلى إجحاف الطبيعة والإضرار بها، حيث تحولت النتائج العلمية إلى مقدرات للإنتاج والثروة، وهو ما أدى إلى كارثة بيئية شاملة عمت الأرض والسماء. وعلى هذا الأساس تدعونا هذه المسألة إلى تدبرها، أو الاشتغال عليهاّ. وبلغة أوضح فإن المشروع الذي قامت عليه "الحداثة" وخاصة على مستوى تقني صناعي قد كثرت مساوئه وإخفاقاته مقارنة بجملة الرهانات التي تأسست عليها أو نادت بها وعملت على تجسيدها، وقد عبر ن ذلك (جاك مونو، 1988) بالقول "وينصب النفور علانية في الغالب على المنتجات التكنولوجية للعلم: القنبلة، إتلاف الطبيعة، التزايد السكاني المنذر بالخطر... وأن إتلاف الطبيعة يتكشف عن تقنية قاصرة لا عن تقنية متطورة،..." (ص. 151) تعلقت هذه الإخفاقات بالإضرار بالمحيط والعناصر المكونة له وعلى وجه الخصوص تلوث "المحيط".

3. تأثير الحداثة على المحيط

1.3: التلوث:

يرتبط مشكل التلوث بالمحيط، وإذا كانت التدخلات في الطبيعة قديما تدخلات سطحية ومحدودة أي دون خطر يحتمل باعتبار أن الطبيعة يعاد ترتيبها، بحيث تبقى عناصرها على حالها نسبة للأجيال السابقة واللاحقة على حد السواء. فهي لم تؤثر على نظام المحيط أو نظام الطبيعة بصفة عامة ولم تخل بتوازنها. في حين أن التطورات التكنولوجية التي عرفها الإنسان بشكل تصاعدي كان لها أثرها الواضح على "المحيط" بصفة خاصة وعلى الطبيعة بصفة عامة من حيث ضخامة التدخلات وضخامة نتائج التدخلات، ذلك ما عبر عنه ب (Serres, Michel,1989) القول "أي خلل خطير يترقبنا وأي تغير كوني ينتظرنا في ما يتعلق بالمناخ، نتيجة أعمالنا الصناعية وقدرتنا التقنية، المتنامية والتي تضخ في الفضاء ملايين الأطنان من أكسيد الكربون" (p. 51-52). وتتعلق المسألة بأن التقنيات التي ابتدعها الإنسان تفرض علينا تدعيمها أي تقويتها، وذلك بأنها تدفع الإنسان إلى إصلاح أخطاء ناجمة عن تكنولوجيا ما، بإبداع تكنولوجيا جديدة والتي بدورها تنتج مشاكل جديدة في "المحيط" "فالتكنولوجيا أصبحت متوحشة" (Jonas, Hans, 1990, p. 176). بمعنى أنها تدفع الإنسان بلا توقف لابتداع تكنولوجيا جديدة وفي المقابل يبدو أن الإنسان عاجزا على الصمود أمام هذا الدفع أو التطور الذي تعرفه التقنية. الحداثة التي نظرت لها الديكارتية "علي أن أكون سيدا على الطبيعة ومالكا لها (Descartes, 1861, p. 57)قد أتى أكلها في القرون اللاحقة وذلك بإبداع آلات متطورة تحقق ما نظرت إليه الديكارتية. وهذه الآلات التقنية والتطورات التقنية التي صنعها الإنسان صحيح قد لبت بعض مطالب الإنسان واحتياجاته في عديد المجالات وحمته من عديد المخاطر والكوارث الطبيعية والجوع... لكنها بمرور الزمن قد عادت عليه بكوارث ومخاطر لم تكن في الحسبان وأهمها على وجه الإطلاق ما يسمى بالتلوث أي تلوث "المحيط". ويعني تلوث "المحيط" انتشار النفايات بمختلف أشكالها في الهواء والماء والتربة وهو ناتج عن جملة من التدخلات التي يمارسها الإنسان على عناصر "المحيط" والطبيعة بصفة عامة بوصفه يعتبر أنه حر في التصرف في الموارد الطبيعية المحيطة به. بل وأبعد من ذلك أصبح الإنسان في مقدوره القضاء على الكرة الأرضية وإلحاق أضرار حتى بالسماء وذلك بأن امتلك القنبلة النووية التي بمقدورها أن تقضي على ما يقابل أضعاف الكرة الأرضية والتي عرفت تطويرا متتاليا "والحقيقة أن هناك فارقا شاسعا بين قنابل العام 1945 وقنابل عقد التسعينات. فقنابل اليوم بحدود 200 كيلوطن.

وبلغت ترسانة العالم من الأسلحة النووية في منتصف 1985 من الضخامة إلى حد أنها كانت كافية لإبادة 24 بليون نسمة، أي ما يوازي نسبة أضعاف عدد سكان الكرة الأرضية" (أنطوان، بطرس، 1994، ص. 84). وهذه المنتوجات العلمية يمكن أن تستعمل في أي لحظة بلا مسئولية فتقضي على الإنسان بل والأكثر من ذلك أصبح من الصعب السيطرة على انتاجات العلم والتحكم فيها "سادت القناعة باستحالة التحكم بالحروب النووية ومنع استفحالها وخروجها عن نطاق السيطرة" (أنطوان، بطرس، 1994، ص.93).

ويعود عدم السيطرة على انتاجات العلم إلى هيمنة السلطة السياسية على منتاجات العلم فهي التي تشرف على التمويل وتتحكم أو تتصرف في الاستعمال كما يحلو للسياسيين دون استشارة العلماء في ذلك وهو ما يشير إليه (Morin, Edgar, 1990) عندما يقول "لقد بلغنا اليوم عصر العلم الضخم، والتقنية العلمية التي كونت سلطات جبارة. لكن علينا أن نلاحظ أن العلماء مجردون تماما من هذه السلطات رغم أنها تصدر من مخابرهم ذاتها بعد أن تمركزت هذه السلطات من جديد بين أيدي مسيري المؤسسات وقوى الحكومات، فثمة من الآن فصاعدا تفاعلا لا مثيل له بين البحث والقوة (p. 116). وبالتالي فالتقنيات التي ينتجها العلم أو العلماء تصبح في أيدي أناس آخرين غير مسئولين أي لا يقدرون نتائج الاستعمال (مثال مستعملي القنبلة الذرية قد جازفوا باستعمالها دون تقدير المخلفات). ورغم ما يقدمه العلم من منافع للإنسان إلا أن السياسة هي التي تحول استعمالاته إلى مساوئ أي يستعمله السياسيون دون دراسة المخاطر التي تنجر عنه، "أما السياسة فهي سيئة وما حصل من تطورات سيئة في العلوم إنما يرجع إلى السياسة"(Morin, Edgar, 1990 p. 116). ويقرّ "إدغار موران" بأن المعرفة العلمية تخرج من مخابر العلماء ويتم إيداعها في بنوك المعطيات ليتم الاستيلاء عليها من قبل الأقوياء أي السلطة وتصبح خارج سيطرة العلماء والمجتمع لقطع مراقبتهم للاستعمالات العلمية التي تمكنوا من ابتداعها إذ يقول (Morin, Edgar, 1990) "لقد أعدت المعرفة العلمية الجديدة لكي تودع في بنوك المعطيات وأن تستخدم وفق وسائل الأقوياء وقراراتهم، وثمة تجريد فعلي لملكية المعرفة لا يشمل المواطنين فحسب، وإنما العلماء الموغلين في التخصص أنفسهم أيضا. حيث لا يقدر أي منهم مراقبة مجمل المعرفة المنتجة اليوم والتحقق منها"(p. 116).

ما ينتجه العلم أصبح بيد الأقوياء أي السلطة السياسية ويخرج عن سيطرة العلماء، ذلك ما يلحق أضرار فادحة بالمحيط وبالطبيعة بصفة عامة. ولكن لا تنفي سيطرة السلطة السياسية على المنتجات العلمية

وتوظيفها حسب رغباتها أن يكون العلماء بدورهم متورطون في التعامل مع مؤسسات كبرى لها القدرة على السيطرة كالمؤسسات العسكرية والحكومية، ذلك ما أقره (Morin, Edgar, 1990) عندما يتحدث عن "أينشتاين" الذي اعتبره قد تعامل مع القوى الكبرى في صناعة القنبلة الذرية التي مثلت أخطر إنتاج علمي عرفته البشرية أو هو طلب من القوة الأمريكية صناعة هذه القنبلة "... العلماء هم فاعلون في مجالات السياسات العسكرية والحكومية. وهكذا فإن أينشتاين أعظم علماء عصره هو الذي طلب من الرئيس "روزفيلت" صنع القنبلة النووية الحرارية"(p. 116). وبناء على ذلك فإن السلطة أو السياسة متورطة بدرجة أولى في إلحاق الأضرار ب"المحيط" وذلك باستعمال منتجات العلم (التقنية) بلا مسئولية أي حسب رغبة الأقوياء. والعلماء بدورهم منهم من هو متورط في ما يلحق "المحيط" وخاصة في المجال الحربي. إلا أن "أينشتاين" قد برر تعامله مع السلطة السياسية في استعمال التقنيات الخطيرة كالقنبلة الذرية بضغوطات تمارسها السلطة على العالم وذلك عندما قال "إن العالم لينصاع تحت الأوامر إلى قبول التطور المستمر لوسائل الدمار الشامل للبشرية" Einstein, Albert, 27/11/ 1954, sans page). ولكن المسألة حسب رأينا تتعلق باستعمال المنتجات العلمية، لأن المنتجات العلمية يظهر سوؤها أو منفعتها عند الاستعمال، أي من يستعمل هذه المنتجات هو المسئول إن ألحقت أضرار بالمحيط أو لم تلحق به أضرار. يجعلنا الاختلال الذي عرفه المحيط اليوم وعلى رأسه التلوث نعتبره محيط أزمة. وأن هذه الأزمة أي أزمة المحيط ناتجة عن جملة من الأسباب منها: التعارض ب المحيط ولتطور التقني، التدخل غير المدروس في الطبيعة، تحقيق الاكتفاء الذاتي وتكديس الثروات الطبيعية.

2.3: التعارض بين المحيط والتطور التقني:

لا شك أن التقنيات التي اخترعها الإنسان لاستغلال الطبيعة قد أثرت على العناصر المحيطة تأثيرا سلبيا، وذلك بإنهاك المحيط واستغلال الموارد بشكل مجحف، خاصة موارد الطاقة غير القابلة للتجدد وبالتالي عدم الانسجام بين عناصر الطبيعة بصفة عامة وهذه الآلات المستعملة، حيث العلاقة بينهما هي علاقة هدم واستنزاف مما يعني أن هناك علاقة تحطيم بين الإنسان بوصفه يستعل هذه الآلات والطبيعة بوصفها الطرف المستهدف، وبالتالي فإن التطورات التقنية التي أنتجها الإنسان من أجل استغلال الطبيعة بصفة عامة وعناصر المحيط بصفة خاصة قد أدت إلى تدهور المحيط، وذلك بإفراز جملة من المواد الملوثة التي

أجهزت على عناصر الطبيعة. فضلا على القضاء على أنواع عديدة من الكائنات الحية نباتية كانت أم حيوانية، وازدياد الضغط الحراري وانخرام التوازن البيئي، ويقول (Mauléon, Eléanore, 2003) معبرا عن ذلك "إن تلوث المحيط له انعكاسات على الكائنات الحية والنباتات، بمعنى على مجمل المكونات الطبيعية" (p. 38). وبناء على ذلك فإنه يتضح التصادم بين التقنيات التي صنعها الإنسان والمحيط. وقد كانت هذه النتائج مضاعفة حيث أضرت بالمحيط والإنسان على حد السواء، بمعنى أن الإنسان لم يفلت من انعكاسات هذا التعارض كما يقول (Picon, Bernard, 2007) "تعود نتائج التغيير الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة بواسطة آلاته عليه سواء بالنفع أو بالضرر" (p. p. 15- 32). وبالتالي فإن الإنسان لن ينجو من الكوارث وعلى رأسها التلوث التي تلحق المحيط ومصدرها التقنية. لقد فهم شعار الحداثة التي كان مؤسسها "ديكارت" أن يكون الإنسان سيدا على الطبيعة ومالكا لها، وكأن المسألة مسألة صراع بين الإنسان والطبيعة، أسلحة الطبيعة هي قوانينها وأسلحة الإنسان هي أدواته التي تتطور بتطور فهم الإنسان لتلك القوانين واستغلالها لصالحه، لكن الاستغلال تجاوز الحد، وبدل أن يكون الإنسان ساكنا الطبيعة جعل نفسه عدوا لها، وإذا كانت النتائج المرجوة منها النفعية فإنها لا تخلو من نتائج ضررية مدمرة للمحيط وللإنسان بصفة عامة، بل والأكثر من ذلك "فإن التطور التقني ليس له وقعا استهلاكيا فحسب بل وقعا على الطبيعة، ما يربحنا إياه التطور التقني نخسره على مستوى مكونات المحيط" (Weber, Jaque, 1998, p. 69).

إن الآلات التي أنتجها الإنسان وبسبب استعمالها المشط أصبحت مدمرة وتتعارض مع الطبيعة باعتبارها منهكة ومجحفة وهو ما تؤكده الفيلسوفة (Weil, Simon, 1991) عندما تقول: "لا يوفر المجمع الحالي من وسائل عمل أخرى غير آلات تستحق البشرية فهمها.... فهي آلات ساحقة وستبقى تسحق طالما وجدت"(p. 69) . وبناء عليه فما انتظره الإنسان من العلم لتحقيق أحلامه المتمثلة في السيطرة على الطبيعة والتخفيف من ألامه وتحسين مستوى عيشه بما يمكنه من "السعادة" (السعادة المزعومة)، قد صدم بتعارض ما أنتجه العلم مع مكونات الطبيعة. فما تخلفه الآلات من أثار كاف لتدمير المحيط أو الطبيعة بصفة عامة، بل وعلى الوجه الأدق الإنسان ذاته، وهو ما عبر عنه (جاك مونو، 1988) بالقول "إذ ذاك يتجه الإنسان الحديث نحو العلم أو بالأحرى ضده، وهو الذي يقيس الآن مقدرته (العلم) الهائلة على الإتلاف، ليس فقط إتلاف الجسد بل الروح نفسها أيضا" (ص. 158).

ليس استعمال الآلات وحده يهدد عناصر المحيط أو الطبيعة بصفة عامة بل أن الأدوية المستعملة في المجال الفلاحي قد أنهكت التربة ولوثت المياه وقضت على النباتات. فالأدوية المستعملة لزيادة الإنتاج الزراعي تنهك التربة وتفقرها، والأدوية المستعملة للقضاء على الطفيليات سواء النباتية أو الحيوانية تؤدي إلى الأضرار بالنباتات عامة وبالتربة والمياه وبالحيوانات وتخل بالتوازن الغذائي بين الكائنات الحية. ذلك ما يعكس التعارض بين التطور التقني الذي أنتجه الإنسان لضمان بقائه والمحيط الذي يتقهقر نحو الهاوية والدمار أمام هذا التطور التكنولوجي بحكم عدم قدرة الإنسان على التحكم في استعمال هذه الآلات من جهة وازدياد متطلبات العيش من جهة أخرى.

3.3: التدخل غير المدروس في الطبيعة:

عرف العلم تطورا تصاعديا أو متزايدا، تزايدا سريعا لا نكاد نقف له على طرف، "لقد قيل وتكرر القول أن العلم، في مجمله، يتبع نهجا تزايديا سريعا، وبالفعل إن كل المعايير التي تسمح بتقدير هذا العلم تقديرا كميا مثل عدد الباحثين، وعدد المنشورات الأصلية بالنسبة، وعدد الاكتشافات خلال هذه الفترة نفسها، أو النتائج التي أفضت إلى تطبيقات علمية كل هذه المعايير تفترض تضعيف في كل عقد. ضمن هذه الشروط، كان على تاريخ العلم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن يتكرر خلال النصف الأول من القرن العشرين، إنما بخمسة أثمان أو أكثر" (تاتون، ريني، 1426 هـ - 2006 م، ص. 12)".

هذا التسارع المتكرر لتطور العلم ومنتجاته التقنية والأموال المرصودة له يؤدي إلى اختلال يلحق المحيط.

إن الاختلال الذي عرفه المحيط اليوم على رأسه التلوث قد يجعلنا نعتبر أن المحيط أصبح محيط أزمة وتعود هذه الأزمة إلى التدخل غير المدروس الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة بصفة عامة وعلى المحيط بصفة خاصة. بمعنى أن الإنسان قد انساق وراء تلبية حاجياته دون التفكير في النتائج التي يتسبب فيها هذا التدخل ومخلفاته ليرسم المخلفات التي يمكن تجاوزها أو ما يمكن منعها من الوقوع وذلك بتغيير التدخل إما بتطوير الآلة المستعملة أو استبدال العنصر المستهدف بعنصر أقل ضرر وأقل مخلفات. وهو ما يطلبه العلماء والخبراء، أما أهل الاقتصاد، والسياسة فلا يرون المسألة بالعين نفسها فجشعهم وأطماعهم يعميهم

عما يحدثونه من خراب. بمعنى أنه لا يمكن ننظر إلى النتائج المتعلقة بالتقنية واستعمالاتها من الناحية النفعية بل من الناحية الضررية وإلا فإن المسألة تتعلق بما يسمى العماء العقلي، وذلك ما عبر عنه (Leversque, Benoit, 2007,) عندما يقول "لا يمكن أن يصنع المستقبل من قبل اللامبصرين" (p. p. 31- 62)، أي الذين يعتمدون التقنية لاستغلال الطبيعة ويغيبون العقل النقدي الذي يوجه هذا الاستعمال مما يعبر عنه بمحدودية العقل التقني أو العلمي وغياب العقل النقدي مما يساهم في تدهور العناصر المكونة "للمحيط" أو الطبيعة بصفة عامة.

غياب تقييم النتائج التي تنجر على استغلال الإنسان لعناصر الطبيعة، والحال أن استغلال العناصر الطبيعية يستوجب تقييم النتائج التي تنجر عن الاستغلال واحتساب الأضرار التي يمكن أن يحدثها أي استغلال للطبيعة قبل احتساب المنافع. بمعنى أن يكون التقييم في حجم الأضرار والمنافع أي ملمّ بعملية الاستغلال من جميع الجوانب. احتساب الأضرار التي ستلحق بالمحيط والطبيعة بصفة عامة سواء عند عملية الاستغلال أو بعد اكتمالها. بمعنى الآثار الجانبية لعملية الاستغلال حاضرا والآن وهنا وفي المدى البعيد أي المستقبل مع العلم أن النتائج المتعلقة بالحاضر إذا كانت سهلة الإدراك، فإن المتعلقة بالمستقبل تطلب تكهنا لا محدود.

كانت الآفة ما قبل الثورة الصناعية وما واكبها من ثورات على مستوى السياسة والاقتصاد هي المؤسسة الدينية التي تتحكم في رقاب الناس وتشد الأمور إلى الوراء فكان شعار الفصل بين الدين والسياسة هو شعار تلك المرحلة، واليوم وأمام الاستغلال الفاحش لرجال السياسة والاقتصاد للحقائق العلمية وإخضاع العلوم لسلطة المال، طالب العلماء بفك الارتباط بين الدولة والعلم حتى يتحرك العلماء بحرية، ويخضعون لما تقدمه العلوم من حقائق تخص مستقبل الإنسان وحتى مستقبل الكرة الأرضية كما نجد دلك عند الإيبستيمولوجي أو فيلسوف العلوم "فايربند" في كتابه "ضد المنهج"

إذا ما يمكن أن نصل إليه هو أن الاختلال الطبيعي بصفة عامة والمحيطي بصفة خاصة من ناحية التلوث يعود إلى غياب عقل نقدي يقيم أثار استعمال الآلات وسيطرة العقل الأداتي التقني، ذلك ما يجعل استغلال العناصر الطبيعية من قبل الإنسان أو أن الفعل التقني للإنسان الموجه للطبيعة بصفة عامة و"للمحيط" بصفة خاصة له نتائج مضاعفة وكارثية على محيطه، وعلى الإنسان في حد ذاته بوصفه لا ينفصل عن المحيط، وكل ما يلحق محيطه من ضرر فهو يعود عليه بدوره بالضرر أيضا.

4.3: تحقيق الاكتفاء الذاتي:

لا يقتصر دور العلم على تحقيق الرغبة الجامحة للإنسان المتمثلة في معرفة قوانين الطبيعة وظواهرها، وفهمها، بل هناك غاية موازية لذلك، وهي الرغبة في استغلال الطبيعة لصالح الإنسان، والمحافظة على حياته وضمان ظروف العيش بما فيها تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الطبيعية إلخ... وهو ما يؤكده (De Broglie, Louis, 1951) "ينبغي التمييز بين الوجهين اللذين يتقدم بهما العلم إلينا، منذ أن وجد أناس يفكرون ويندهشون إزاء خفايا الأشياء، فمن ناحية ثمة داخلنا غريزة أصلية تدفعنا إلى البحث عن الحقيقة ورغبة ملحة في المعرفة والفهم، إنها لغريزة نبيلة وإنها لرغبة جليلة. إنهما ينزعان إلى ضرب من الغزو للعالم المادي بواسطة الذكاء. ونحو رقي روحي يسمح للفكر بالتحكم في المادة ولكن ثمة من ناحية أخرى، مظهر آخر للعلم، مظهر قديم قدم الأول، ألا وهو رغبة الإنسان المعقولة والمشروعة في معرفة قوانين الظواهر الطبيعية حتى يتمكن من استعمالها لصالحه، وهي وجهة نظر أقل رفعة لا شك مقارنة بالسابقة، ولكنها تبرر الضرورة التي تملي علينا أن نصارع باستمرار كي نحافظ على حياتنا وأن نخفف من ألامها ونحسن ظروف العيش" (p. 123).

يوجه الفعل التكنولوجي الذي يقوم به الإنسان لاستغلال الطبيعة بصفة عامة والمحيط بصف خاصة بالأساس للاستهلاك والتدفئة، والزراعة، والصناعات، والنقل، وغير ذلك... من جملة الحاجات الإنسانية المتعددة... "والهدف من ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفاه... فالاقتصادي يدرس الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك الأفضل، والهدف هو الانسجام بين متطلبات الرفاه المتزايدة والتطور الاقتصادي من ناحية علمية وتقنية، والسؤال عن المادة الخام نادرا ما يطرح" (Weber, Jaque,1998, 69)

وأمام تعدد هذه المتطلبات وتنوعها لتحقيق الاكتفاء الذاتي يصطدم علماء الاقتصاد بندرة الموارد التي تحقق هذا الاكتفاء ومحدوديتها. إلى حد اعتبار الاقتصاد هو علم التصرف في الندة أو معرفة قوانين الندرة (مالتوس مثلا)، ذلك ما دفع بالإنسان بأن يعنف الطبيعة على قدر مستطاعه حتى يتمكن من الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ويجعل هذه العناصر صالحة للاستهلاك، وهو ما يولد صراع بين الإنسان والطبيعة. الإنسان بفعله التقني التهديمي والطبيعة المستهدفة التي يقع عليها الفعل.

إذا نحن أمام تقابل بين متطلبات متعددة للإنسان وموارد طبيعية محدودة، بل والأكثر من ذلك فالإنسان أحدث شرخا بينه وبين الطبيعة من خلال متطلباته المتنامية والتي يتبعها بالضرورة فعل تقني متنامي لتحقيق

الرفاه أو تحسين ظروف العيش "لقد أحدث الإنسان شرخا مع الطبيعة دون أن يخرج عنها. يكمن هذا الشرخ في تدخله (الإنسان) المجحف في الطبيعة من أجل الرفاه الحياتي" (Beauchamp, 19993, p. 38). وبالتالي كلما سعى الإنسان إلى زيادة في الإنتاج، أي تحقيقه للضرورات الحياتية إلا وهدد العلاقة الحميمية بينه وبين محيطه والطبيعة بصفة عامة. قد عرف بعض الأنثربولوجيون الإنسان باعتباره الكائن ألحاجي أو كائن الحاجات. ولكن بعد أن كان يكتفي بما هو ضروري تجاوز ذلك إلى الوفرة، ومن هاهنا جاء التبذير الذي يحذقه الحيوان، ولم يكن من حذق الإنسان حيث لا يتورع الأسد على سبيل المثال من التهام آخر غزالة يمكن أن توفر له مزيد من الطعام، ذلك ما يسمى بالاقتصاد الطردي " Economie de paroi" وهذا ما يفعله الإنسان اليوم، بعد أن تميز طيلة التاريخ بالتدبير ها هو يلتقي من جديد مع أصوله الحيوانية ويصبح اقتصاده طرديا وذلك بعدم محافظته على الطبيعة وإنهاكها إنهاكا لا مثيل له، إرضاء لغروره وتفقيرا لأعداد هائلة من البشر. وهذا الوضع لا يرد إلا إلى الأنانية البشرية، التي حولت البحث عن الاكتفاء الذاتي إلى أنانية مفرطة أنهكت الأرض السماء والحيوان والإنسان في آن. هذا التضاد لم يثن الإنسان على تعنيفه للطبيعة، وهو ما خلق جملة من التأثيرات الجانبية التي كانت واضحة وملموسة حاضرا وستكون نتائجها في المستقبل أشد كارثية وعلى رأس هذه النتائج هو التلوث أي تلوث المحيط.

إن تدخل الإنسان في الطبيعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي اصطدم بمحدودية المخزون الطبيعي. وبالتالي فالتهديد موجه إلى جيل الحاضر وجيل المستقبل، بمعنى أن الإضرار بالطبيعة والمحيط هو إضرار مضاعف أي نتائجه الكارثية تمتد على أكثر من جيل أي الجيل الذي قام بالفعل وهدم الطبيعة والجيل الذي يليه. أي أن تأثيرات الفعل التكنولوجي للإنسان لم تعد مقتصرة على الزمن الراهن بل على المستقبل "ذلك ما جعلنا لا نشك في أن الإنسان له القدرة على السيطرة على كل الكواكب ولكن لا أحد يمكن أن يشكك في أن مستقبله يواجه الفناء" (Attfield, Robin, 2007, p. 77)

وهكذا يصبح تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان ظروف العيش مسيطر على العمل الإنساني ونراه يتجه نحو الثروات الطبيعية مستندا على التقنية أي الآلات المتطورة والتي عبأها من أجل تحقيق غايته، فيسعى لغزو الطبيعة قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي.

هذه الغاية مسيطرة في كل دول العلم ذلك ما يخلق نوعا من التسابق بين الدول على الثروات، خاصة منها القوى العظمى.ويكون هذا السباق على ثروات الدول النامية، التي تحتاج إلى آلات لاستغلال ثرواتها،

وهكذا تشتد حدة التسابق نحو الثروات الطبيعية بين القوى الكبرى حتى يصبح هذا التسابق على الثروات صراع بين الدول. حينها يتجاوز استغلال الثروات الطبيعية لتوفير الاكتفاء الذاتي إلى تكديس الثروات واحتكارها وتوزيعها حسب المصالح. وذلك ما دفع الدول لسن قوانين تسهل ذلك عن طريق عديد المنظمات وأهمها منظمة التجارة العالمية. وذلك لتسهيل تنقل البضائع والأموال والمواد الطبيعية دون تعطيلات، أي دون حواجز بين الدول وهو ما يسمى بالعولمة، ولم تزد العولمة هذا الأمر إلا تفاقما أي أكثر تدهورا بالنسبة للمحيط، باعتبار أنها في نهاية الأمر هيمنة القطب الواحد على العالم هو الولايات المتحدة الأمريكية ولا توجد قوة تردع هيمنتها على الثروات في كامل أنحاء العالم كما كان الأمر مع الإتحاد السوفياتي سابقا ولكن لا ينفي ذلك بداية صعود قوى أخرى منافسة مثل الصين وروسيا كوريث للإتحاد السوفياتي وهو ما يمكن عديد الدول الفقيرة من حماية ثرواتها بالاستناد على إحدى الدول الكبرى واستغلالها على أفضل وجه...

خاتمة:

ترتب بوضوح ما بعده وضوح أن هدف الحداثة القصوى السيطرة على الطبيعة بصفة عامة وعلى المحيط بصفة خاصة مما أدى إلى استغلال الموادّ الأوّليّة في العالم وخاصّة منها الطّاقيّة والمواقع الخصبة من الأراضي لتستغلّ مواردها وتجفّف منابعها ممّا أدى إلى الإضرار بـ "المحيط"، وإنهاك الطّبيعة، وبث الدّمار والهدم في كل الأنحاء. لقد تم إنهاك الطّبيعة باستعمال تقنية متطوّرة ومع ذلك ليست بنظيفة بمعنى تطوّر العلم والتّقنية قد حقّق شيئا مَا للإنسان ونقصد نوعًا من الرّفاهيّة لكنّه من جهة أخرى أصبح يُهدّد وُجوده من ناحية محيطيّة. وهكذا فإذا كان هدف الحداثة تمكين الإنسان من الطبيعة ومواردها فاليوم تزيد هذه الموارد نُدرة على نُدرة أي تعجز الطّبيعة على احتواء متطلّبات الإنسان الهائلة التي لا تعرف توقّفا، مما أدى إلى الجفاء، والتوقّف عن العطاء باعتبار أنّ متطلّبات الإنسان تفوق الموادّ الطّبيعيّة. فهذه التدخّلات لا تنذر بتلوّث "المحيط" فحسب بل بزوال "المحيط" أو بحلول كوارث على "المحيط" وعلى الطّبيعة بصفة عامّة. ولا يخفى علينا الانحباس الحراري وانتشار الأوبئة (كوفيد 19)، وكأن الطبيعة ترد الفعل بما هو أشرس على الفعل الإنساني المتهور. وعوضا أن ترفع الحداثة عن الإنسان الحرج والخوف من الطبيعة والمخاطر التي تهدده فإنها ولدت لديه خوفا أكبر. أي أصبح الإنسان مهددا. وصارت الثروات التي يوفرها "المحيط" تعدنا بدماره ودمار الإنسانية جمعاء. وقادت هذه الأخطار التي يواجهها "المحيط" البعض إلى القول بأزمة "المحيط" والأخذ بعين الاعتبار بصمة الجريمة التي يقترفها الإنسان ضد المحيط وضد الطبيعة

بصفة عامة وضد الإنسانية... والتهديد ليس مقتصرا على الحاضر فحسب بل موجه إلى المستقبل أي إلى جيل الحاضر وجيل المستقبل في آن. ذلك ما يجعل تدبير المحيط مسألة ملحة. بمعنى ضرورة تحرك الأفراد والمجتمعات للتصدي للكوارث التي تلحق بالمحيط. وأن يكون تدبير "المحيط" نابعا من رغبة الجميع أمام التدهور الذي فرضه الفعل التكنولوجي للإنسان. وليس قصدنا حماية المحيط إيقاف مشروع الحداثة بل ضرورة تقنينها لصالح الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة.

5. قائمة المراجع:

ابن منظور، (1988) لسان العرب، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت، لبنان

أنطوان، بطرس، (1994)، الثورات العلمية العظمى في القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان

برغسون، هنري، (1984)، التطور الخلاق، ترجمة محمود قاسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر

تاتون، ريني، (1426 هـ - 2006 م) ، تاريخ العلوم العام والمعاصر القرن العشرين، ترجمة علي مقلد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان

كانط، (2005)، تأملات في التربية، ما الأنوار، ما التوجه في التفكير، تعريب محمود بن جماعة، دار محمد على للنشر، صفاقس، تونس

ماركس، كارل، (1982)، نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة صالح عبد الجبار، دار بن خلدون، بيروت، لبنان

مونو، جاك، (1988)، المصادفة والضرورة، ترجمة عصام مياس، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان

نيغري، أنطونيو وهاردت، مايكل، إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ- 2002م

هابرماس، يورغن، القول الفلسفي للحداثة، ترجمة فاطمة الجويني، مكتبة الأسد، دمشق، سوريا

هوركايمر، ماكس، وتيودور، أدورنو، جدل التنوير، ترجمة جورج كتورة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2006

Einstein, Albert, (27/11/ 1954), L'express,

Attfield, Robin, (2007), Ethique de l'environnement et développement durable, Ethique de l'environnement, Editions UNESCO

Batiste Say,(1941), Batiste, Traité d'économie politique, Editions Horace Say
Beauchamp, (1993), Introduction à l'éthique de l'environnement, Editions Paulènes et Médias Paul, Montréal, Paris, France
De Broglie, (1951) , Louis, Savants et découvertes, Editions Albin Michel, Paris, France,
Descartes, (1861), Discours de la méthode, Librairie classique d'Eugène Belin, Paris, France
Favier,(2006) , Roland, Science et pensée, in la science, la classes préparatoires aux écoles de commerce, Groupe Studyama, Paris, France
Fichte, (1965), La destination de l'homme, traduit par Molitor, Aubier et Union générale d'Edition, Paris, France
Jonas, Hans, (1990) Principe responsabilité : une éthique pour le civilisation technologique, CERF, Pars, France
Le Robert, (1992) Dictionnaire historique de la langue français,
Leversque, (2007), Benoit, Développement Durable une occasion pour la nouvelle sociologie in Environnement et sciences sciences sociales des défis de l'interdisciplinarité (Textes réunis et présentes par Gendron Corine, Guy Vaillancourt Jean) les Presses de l'université Laval, Québec, Canada
Mauléon, Eléanore, (2003), Essai sur le fait juridique de la pollution des sales, L'Harmattan, Paris, France
Morin, Edgar, (1990), Science avec conscience, Editions Seuil
Picon, Bernard, (2007) Sociologie et science de la nature expérience de recherche et perspectives critiques, in environnement et sciences sociales des défis de l'interdisciplinarité (Textes réunis et présentes par Gendron Corine, Guy Vaillancourt Jean) les Presses de l'université Laval, Québec, Canada
Serres, Michel, (1989) Le contrat naturel, Editions François Bourin, Pars, France
Weber, Jaque, (1998), Environnement, développement et propriété une approche épistémologique, in Ecologie et société, Wormser, Gérard, Educagri Editions, CRDP, Dijon,
Weil, (1991), Simon, Réflexions sur les causes de la liberté et de l'oppression sociale, Gallimard